

Distr.: General
5 April 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والثلاثون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً عن

بعثته إلى العراق

مذكرة من الأمانة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، تشالوكا بياني، عن بعثته إلى العراق في الفترة من ٩ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥. ويتضمن التقرير استنتاجات وتوصيات المقرر الخاص، على النحو الموجز أدناه.

وتشير الحالة الإنسانية للمشردين داخلياً في العراق قلقاً كبيراً ويجب أن يكون تعزيز المساعدات الإنسانية أولوية عليا من أجل إنقاذ الأرواح في الأجلين القصير والمتوسط. ويبدو أن أعمال العنف التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة) جزء من استراتيجية منهجية لإجلاء بعض الطوائف الإثنية والدينية بصورة دائمة من المناطق التي عاشت فيها منذ قرون. وقد تعرضت بعض النساء والفتيات المشرديات داخلياً للعنف الجنسي والزواج القسري والاسترقاق الجنسي، ويجب توفير المزيد من الحماية والدعم لهن. وزادت موجات تشرد جديدة كثيراً الضغط على حكومة العراق وقد أرهقت سلفاً الشركاء الإنسانيين. ويمكن التنبؤ بموجات تشرد جديدة واسعة النطاق ويجب الاستعداد لها. ويجب على العراق والمجتمع الدولي الاستعداد أيضاً للتشرد الطويل الأمد لمئات آلاف الأشخاص وإيلاء الاهتمام وتقديم الموارد اللازمة من أجل تشجيع مبادرات التعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود وكسب الرزق التي تعد ضرورية لضمان إيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً.

GE.16-05473(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 6 0 5 4 7 3 *

ويجب على الحكومة أن تكثف جهودها الرامية إلى حماية ومساعدة المشردين داخلياً على أساس الأطر القانونية والسياساتية المتماشية مع المعايير الدولية، المنشأة من أجل تحسين تلبية الاحتياجات الفورية والمتوسطة والطويلة الأجل وإعمال حقوق الإنسان المكفولة لهؤلاء الأشخاص وكبح تدفقهم إلى خارج البلد. وثمة حاجة إلى قدر كبير من التمويل الإضافي من المانحين الدوليين من أجل المساعدة في تخفيف المعاناة البشرية. ويتحتم أن يظل المجتمع الدولي شريكاً إنسانياً وإيمانياً ثابتاً وموثوقاً.

تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً عن بعثته إلى العراق*

المحتويات

الصفحة	
٤	أولاً - مقدمة
٤	ثانياً - سياق التشرد الداخلي في العراق
٦	ثالثاً - الأطر ذات الصلة لحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم
٦	ألف - التشريعات
٧	باء - التسجيل والبيانات وتقييم الاحتياجات
٩	جيم - هياكل ونظم ومؤسسات التأهب
١٠	رابعاً - التحديات الحرجة في المجال الإنساني وأمام حقوق الإنسان
١٠	ألف - السكن والمأوى
١١	باء - العمالة وسبل كسب الرزق والدخل
١٢	جيم - الحصول على الرعاية الصحية
١٣	دال - الحصول على التعليم
١٤	هاء - الأمن الغذائي
١٥	واو - الأمن وحرية التنقل
١٧	زاي - التمييز والعنف ضد المشردين داخلياً
١٨	خامساً - حالة الفئات الضعيفة على نحو خاص
١٨	ألف - القضايا الجنسانية ومنع العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس
١٩	باء - حماية الطفل
١٩	جيم - الأقليات
٢٠	سادساً - المشردون داخلياً في إقليم كردستان العراق
٢٢	سابعاً - التقدم المحرز نحو حلول دائمة
٢٤	ثامناً - دور المجتمع الدولي
٢٥	تاسعاً - الاستنتاجات والتوصيات

* يُعمم باللغة التي قُدم بها وبالعربية فقط.

أولاً - مقدمة

١- وفقاً للولاية الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٣، وبناء على دعوة من حكومة العراق، أجرى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، تشالوكا بياني، زيارة رسمية إلى العراق في الفترة من ٩ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥. وكان هدف الزيارة هو دراسة حالة حقوق الإنسان للمشردين داخلياً في سياق النزاع المستمر مع تنظيم الدولة المعلن ذاتياً في العراق والشام، المعروف أيضاً باسم داعش، وغير ذلك من العنف الطائفي، وكذا النظر في الأطر القانونية والسياسات والبرامج الرامية إلى التصدي لأزمة التشرد.

٢- واجتمع المقرر الخاص مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس الوزراء، حيدر العبادي، وممثلي الوزارات المكلفة بمسؤوليات مباشرة عن المشردين داخلياً. واجتمع بالعديد من ممثلي المجتمع المدني، ومجموعات المتطوعين، وأعضاء المجتمع الدولي، وكذا المشردين أنفسهم. وهو يشكر جميع الذين اجتمع بهم وقدموا إليه معلومات أساسية. ويقر على وجه الخصوص بالدعم الممتاز الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٣- وشاطر المقرر الخاص استنتاجاته الأولية مع الحكومة في ختام زيارته. وهو يعرب عن تقديره لاستعداد الحكومة لمواصلة التعاون مع ولايته. ويأخذ هذا التقرير في اعتباره، وإن كان يعكس الحالة وقت الزيارة، التطورات الرئيسية ذات الصلة بالتشرد الداخلي خلال فترة الصياغة.

ثانياً - سياق التشرد الداخلي في العراق

٤- أخذت أزمة التشرد في العراق أبعاداً هائلة؛ ويقدر أن ما يقارب ٣ ملايين شخص شردوا داخلياً منذ بداية عام ٢٠١٤. وبالفعل، بحلول ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدرت المنظمة الدولية للهجرة عدد المشردين داخلياً، بما في ذلك من شردوا سابقاً (قبل الأزمة الحالية التي بدأت عام ٢٠١٤)، بأكثر من ٤ ملايين مشرد. وتشير تقديرات الفريق القطري للعمل الإنساني إلى أن ٨ ملايين عراقي يحتاجون شكلاً من أشكال المساعدة الإنسانية، وهو ما يقدم دليلاً صارخاً على مدى تفاقم الأزمة. وثمة حاجة ملحة إلى بيانات أكثر دقة عن عدد المشردين داخلياً ومكان وجودهم واحتياجاتهم. وفي الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة، يكاد يكون من المستحيل الحصول على البيانات.

٥- وكما هو معترف به في تقرير عام ٢٠١١ المقدم من الممثل السابق للأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، السيد فالتر كالين، في أعقاب زيارته إلى العراق عام ٢٠١٠، فقد أجبر المواطنون العراقيون لعقود على مغادرة منازلهم بحثاً عن الأمان بسبب النزاع الذي طال أمده، وكذا العنف الطائفي، والحركات السكانية القسرية التي تستهدف جماعات إثنية ودينية

بعينها (انظر A/HRC/16/43/Add.1، الفقرتان ١٢-١٣). وجرى وضع الأصبغ على أربع موجات تشرد رئيسية منذ السبعينات. تتعلق الأولى بالنظام السياسي لصدام حسين في الفترة الممتدة من ١٩٧٩ حتى ٢٠٠٣ التي واجهت خلالها مختلف المجموعات الإثنية والدينية الاضطهاد والهجمات المستهدفة والاستبعاد الاقتصادي، مما أدى إلى أكثر من مليون مشرد داخلياً. وجاءت الموجة الثانية بعد الإطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ عندما جرى تشريد حوالي ٢٥٠.٠٠٠ شخص خلال السنوات الثلاث التي تلت ذلك. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، أدى تصاعد العنف الطائفي إلى إضافة أكثر من ١,٦ مليون مشرد داخلياً آخرين. وتشير تقديرات مركز رصد التشرد الداخلي إلى أن ما يناهز ١,١ مليون شخص لا يزالون يعيشون في حالة تشرد طال أمدها في أعقاب النزاع الطائفي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. واندلعت آخر أزمة تشرد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ مع ظهور تنظيم الدولة.

٦- وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وآب/أغسطس ٢٠١٥، فر ٢,٩ مليون شخص من منازلهم في ثلاث موجات تشرد جماعي جديدة في أعقاب الهجمات التي شنها تنظيم الدولة؛ وكانت هناك أيضاً العديد من الأحداث الأصغر حجماً. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٤، سُرد ٤٨٠.٠٠٠ شخص في أعقاب اشتباكات عنيفة بين قوات الأمن العراقية والمجموعات المقاتلة في محافظة الأنبار. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، استولى تنظيم الدولة على مدينة الموصل، ثاني أكبر مدينة في العراق، مما أدى إلى فرار ما يقدر بـ ٥٠٠.٠٠٠ شخص من منازلهم، كثير منهم إلى أجزاء أخرى من محافظة نينوى وإلى إقليم كردستان العراق. وفي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤، بلغ العدد الإجمالي للمشردين حديثاً إلى ١,٢ مليون شخص، ٨٣٣ ٨٠٠ منهم فروا من ديارهم في شمال غرب محافظة نينوى. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، شرد النزاع ٢٠٠ ٣٧٨ ١ شخص آخر.

٧- والبعد الطائفي للنزاع واضح، بما في ذلك في ملامح مختلف فئات المشردين داخلياً وأوضاعهم. وتبدو الكثير من المجموعات، بما فيها أقليات مثل المسيحيين والشبك والتركمان والأيزيديين وغيرهم من المجموعات الإثنية والدينية، معرضة للخطر بوجه خاص بسبب هويتها الإثنية أو الدينية. وقد جرى توثيق اضطهاد الأقليات في الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة على نطاق واسع، وهو وضع أدى بالمقرر الخاص إلى أن يصدر، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، نشرة صحافية في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤^(١) دقت ناقوس الخطر ودعت إلى قدر أكبر من الحماية للأقليات الضعيفة.

٨- وتبدو احتمالات حدوث تشرد جديد على نطاق واسع حقيقية وتتطلب مستوى تأهب لم يكن موجوداً في الماضي. وأسفرت تطورات مقلقة، بما فيها سقوط الرمادي في يد

(١) متاح في العنوان التالي:

.www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?LangID=E&NewsID=14904

تنظيم الدولة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، عن موجة تشرد جديدة واسعة النطاق. فبعد سقوط الرمادي، فر أكثر من ١٠٠.٠٠٠ من السكان من منازلهم في موجتي تشرد، وبحث العديد منهم عن ملاذ في بغداد^(٢). ومُنِع الكثيرون من دخولها لأسباب أمنية وظل معظم من أتوا من محافظة الأنبار مشردين داخل تلك المحافظة. وتؤكد القوات الحكومية أن أهدافها هي استعادة السيطرة على الرمادي وأقاليم أخرى في الأنبار، ولذلك يمكن توقع حدوث موجة تشرد كبيرة جديدة.

٩- ويتوقع أيضاً أن تؤدي عملية عسكرية محتملة من جانب الحكومة لاستعادة الموصل من قبضة تنظيم الدولة إلى تشريد جديد لمئات آلاف الأشخاص بسبب النزاع وعوامل أخرى، بما في ذلك الخوف من الانتقام من سكان الموصل بسبب تعاونهم المتصور مع تنظيم الدولة. ويستعد الفريق القطري للعمل الإنساني للتشريد المحتمل لما بين ٨٠٠.٠٠٠ و١,٢ مليون شخص من الموصل إذا بدأت القوات العراقية محاولة لاستعادتها. ومن الأساسي أن تؤخذ جميع التدابير التحوطية الممكنة قبل شن أي عمل هجومي من أجل كفالة منح الحماية الضرورية، وجاهزية المساعدة الإنسانية للتوزيع على المشردين داخلياً.

ثالثاً- الأطر ذات الصلة لحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم

ألف- التشريعات

١٠- تقع على حكومة العراق مسؤولية حماية المشردين داخلياً بموجب دستور عام ٢٠٠٥ والمعايير الدولية، بما فيها المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي. ومع أن وزارة الهجرة والمهجرين صاغت عام ٢٠٠٨ سياسة لمعاملة المشردين، السياسة الوطنية بشأن التشرد^(٣)، لا يبدو حالياً أنها تمثل أساساً فعالاً للعمل بما أن المسؤولين الحكوميين لا ينفذونها في الممارسة العملية. وتوفر السياسة إطاراً قد يكون قيماً، يتماشى عموماً مع المبادئ التوجيهية، من أجل تلبية احتياجات العراقيين المشردين. وتسعى إلى إيجاد حلول دائمة وتفعيل الحماية من التشرد على النحو المطلوب في المادة ٤٤ من الدستور.

١١- ومن الأحكام الرئيسية للسياسة الوطنية بشأن التشرد الداخلي ما يلي: حماية الحق في الملكية؛ والاعتراف بالحق في الحماية من التشريد التعسفي؛ وتوفير الحكومة الوثائق اللازمة للأشخاص المشردين داخلياً؛ وتقديم تعويض عن خسارة الممتلكات في حالات التشرد؛ واستخدام حملات التوعية العامة لتعزيز مفهوم المصالحة الوطنية؛ والاعتراف بالحق في حرية التنقل؛ وحماية سلامة الأسرة والمجتمع المحلي؛ ووضع سياسة لمراقبة تكاليف الإيجار للعائدين المستأجرين؛ وتقديم برامج للمشورة النفسية الاجتماعية؛ وتيسير إعادة إدماج الأطفال المشردين

(٢) وفقاً لمصفوفة تتبع التشرد للمنظمة الدولية للهجرة.

(٣) متاحة في العنوان التالي:

www.brookings.edu/~media/Projects/idp/Iraq_2008_National_Policy.pdf?la=en

داخلياً في المدارس؛ وتيسير منح القروض لمن كانوا يعملون سابقاً لحسابهم الخاص من أجل إنشاء مشاريع صغيرة.

١٢- ومن الواضح أنه ليس هناك إلا القليل من الوعي بالسياسة الوطنية بشأن التشرد الداخلي وما تنص عليه من أحكام. ولم يكن ثمة تقييد من جانب الوزارات المختصة والمؤسسات الأخرى بتلك الأحكام، مما عطل إمكاناتها في المساعدة على توجيه العمل الحكومي في الممارسة العملية. وشددت مجموعات المجتمع المدني على أن السياسة لا توجد إلا على الورق، ومن ثم هناك حاجة ملحة إلى وضع إطار قانوني وسياساتي يؤدي وظيفته، وكذا إلى تدريب وإذكاء ووعي الموظفين العموميين، وعلى أنه ينبغي لموظفي الوزارات والمؤسسات المختصة أن يتحملوا مسؤوليتهم عن تنفيذ السياسة.

باء- التسجيل والبيانات وتقييم الاحتياجات

١٣- يعد ضمان حصول المشردين داخلياً على وثائق الهوية وغيرها من الوثائق الضرورية وتسجيلهم خطوة أولى أساسية نحو توفير الحماية والمساعدة لهم. بيد أن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ أشارت إلى أنه لم يسجل رسمياً خلال الموجات الأولى من التشرد وما أعقبها إلا حوالي ٣٠ في المائة من المشردين داخلياً. وقد أحرز تقدم في التسجيل الجماعي الذي أجري في ١١ محافظة تديرها بغداد وكانت ثمة جهود جديدة للتسجيل تبذل في ثلاث محافظات في إقليم كردستان العراق منذ زيارة المقرر الخاص.

١٤- وقد فقد الكثيرون مستنداتهم أو صودرت منهم ويواجهون لذلك تحديات أمام حريتهم في التنقل والتسجيل والتمتع بالسلامة والحصول على المساعدات. وذكرت نسبة تناهز ٥٠ في المائة من الأسر المشردة أن أحد أفراد الأسرة على الأقل تعوزه الوثائق المدنية الحاسمة في هويته القانونية^(٤). وبلغت المشكلة إلى المقرر الخاص من خلال أسرة مشردة داخلياً أخرجت أحد العاملين في مجال تقديم المعونة أنها لم تتمكن من إنقاذ ابنتها، فأنى لها أن تنقذ وثائقها. وتعد الجهود الرامية إلى ضمان حصول جميع المشردين داخلياً على الوثائق من أجل الوصول إلى المزايا والمساعدات الأساسية، وتتطلب تحسين التنسيق بين الوزارات المعنية، بما فيها وزارة الداخلية، المسؤولة عن الوثائق، ووزارة الهجرة والمهجرين، المسؤولة عن تسجيل المشردين داخلياً.

١٥- ولا يمكن إصدار وثائق مدنية أو تعويضها إلا من وزارة الداخلية (المديرية العامة لشؤون الأحوال المدنية) في بغداد أو النجف أو شيوخان، مما يضع عقبات أمام استبدال ما فقد من وثائق الهوية المدنية أو بطاقات نظام التوزيع العام. وأبلغ المقرر الخاص بأن الوزارة تعتزم افتتاح مكاتب إدارية جديدة في مختلف المناطق وأن مكتباً لإصدار الوثائق المدنية افتتح في أربيل لمساعدة المشردين داخلياً من محافظة نينوى، في أعقاب زيارته. وتتطلب طبيعة أزمة التشرد

(٤) أشارت دراسة استقصائية أجرتها أواخر عام ٢٠١٤ وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية إلى أن ٤٤ في المائة من جميع الأسر المشردة داخلياً يفتقر عضو واحد أو أكثر منها إلى بطاقة هوية وطنية حاسمة، الجنسية.

والقيود التي يواجهها الأشخاص الذين يسافرون في الحصول على المساعدة الإنسانية والحماية أو في اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد الوثائق حلولاً مبتكرة، بما في ذلك استخدام مرافق متنقلة لإصدار الوثائق والتسجيل من أجل الوصول إلى المشردين داخلياً في مواقعهم، وتقديم المساعدة القانونية والتقنية.

١٦- ولا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتسجيل الذي يتعذر على العديد من المشردين داخلياً من دونه الحصول على مساعدات حيوية. وأثرت شواغل بشأن القدرة التقنية لوزارة الهجرة والمهجرين على تولى مهمة التسجيل وفيما يتعلق بنقص الموظفين والمكاتب الإقليمية وعدم وجود نظام تسجيل وإدارة يؤدي وظيفته بشكل سليم. وتعذر على العديدين التسجيل بسبب انعدام الوثائق الملائمة والإجراءات التي تلزمهم باستبدال الوثائق في مواطنهم الأصلية، وهو أمر مستحيل بالنسبة للعديد من المشردين داخلياً. ويعد الافتقار إلى المعلومات أو صعوبة الوصول إلى المكاتب الإدارية أو ارتياب مجموعات معينة من التعامل مع السلطات، مثل السنّة، حواجز تحول دون تسجيل المشردين داخلياً، ونتيجة لذلك تحول دون الحصول على المساعدات المالية وغيرها من المساعدات الحيوية. وذكر المقرر الخاص أن الحكومة تقيد تسجيل بعض الأشخاص القادمين من مناطق غير مدرجة في قوائم المناطق المتضررة من النزاع. وقد قيدت بعض المحافظات (كركوك، على سبيل المثال) تسجيل المشردين الذين وصلوا حديثاً حرصاً، حسبما أفادت التقارير، على التوازن الديمغرافي ولتسهيلهم عن البقاء في المحافظة.

١٧- ومن الصعب جداً تقدير العدد الفعلي للمشردين داخلياً في العراق وغالباً ما ينقح في ضوء الحالة الأمنية المتقلبة، وتقلب التحركات السكانية، والقيود المتكررة المفروضة على وصول العاملين في المجال الإنساني. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في الوصول إلى الأشخاص المشتكين في آلاف المواقع التي يصعب وصولها في جميع أنحاء البلد، إما بسبب القتال الدائر أو عدم إمكانية الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة. وفي جميع المناطق، تعيش الغالبية العظمى من المشردين داخلياً خارج المخيمات ويصعب تقييم عددهم أو إيصال المساعدات إليهم. ويقدر أن ٢,٣ مليون شخص يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة، في حين يجهل عدد المشردين داخلياً الذين يعيشون في تلك المناطق.

١٨- وتعد مصفوفة تتبع التشرّد للمنظمة الدولية للهجرة أداة لإدارة المعلومات استخدمت لجمع معلومات محددة بشأن وضع ومكان المشردين داخلياً في جميع أنحاء العراق^(٥). ومنذ بداية كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، رصدت المصفوفة هوية ٦٠٦ ١٧١ ٣ أشخاص (٦٠١ ٥٢٨ أسرة)^(٦) مشردين داخلياً على نطاق ١٠٣ مقاطعات و ٥٢٢ ٣ موقعاً

(٥) من المسلم به أن المصفوفة لا تتبع التشرّد للمرة الثانية وأن الأرقام قد لا تكون دقيقة في بعض الحالات بسبب تقلب الأحوال.

(٦) نقح الفريق القطري للعمل الإنساني أرقام التخطيط للاستجابة الإنسانية إلى ٣,٣ ملايين مشرد داخلياً في ضوء المعلومات المتاحة ومنهجية المصفوفة.

مختلفاً في العراق^(٧). وينحدر حوالي ٨٧ في المائة من المشردين داخلياً من ثلاث محافظات: ٤٠ في المائة من الأنبار؛ و٣٣ في المائة من نينوى؛ و١٤ في المائة من صلاح الدين. ويؤوى حوالي ٨ في المائة في المخيمات، و٦٩ في المائة في مساكن خاصة، بينما تصنف نسبة ٢٠ في المائة على أنها في أوضاع إيواء "حرجة". وتصنف حالة إيواء ٣ في المائة على أنها مجهولة.

١٩- ونظرت دراسة استقصائية أجريت مع مصفوفة تتبع التشرّد بشأن المشردين داخلياً الذين يعيشون مع أسر مضيّفة (حوالي ٢٦ في المائة من مجموع السكان المشردين في العراق) في ملامحهم السكانية، واحتياجاتهم الأساسية والمشاكل المرتبطة بها، وتصوراتهم لسلامتهم وأمنهم، ونواياهم. وذكر حوالي ٤٤,٦ في المائة من الأسر التي شملتها الدراسة الاستقصائية أنها لا تشعر بالأمان في أماكن تشرّدوا، بينما أبلغت ٥٩ ٧٨٢ أسرة (٤٢,٩ في المائة) عن تضررها من النزاع المسلح في مكان تشرّدوا. وشملت الاحتياجات الأولية والمشاكل تكلفة الأغذية وكميتها ونوعيتها، وانعدام فرص الحصول على عمل، ورداءة المساكن أو غلاءها. وأعربت الغالبية العظمى، ٩٧,٦ في المائة، عن عزمها العودة إلى موطنها الأصلي.

جيم- هياكل ونظم ومؤسسات التأهب

٢٠- في تموز/يوليه ٢٠١٤، أنشأت حكومة العراق اللجنة العليا للإغاثة والمشردين بموجب القرار ٣٢٨ من أجل تنسيق الاستجابة للأزمة. وكان يرأس اللجنة نائب رئيس الوزراء، ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٥ بعد تعليق ذلك المنصب، وزير الهجرة والمهجرين. والعديد من الوزارات المختصة منخرطة في الاستجابة بهدف تقديم المساعدة السريعة إلى المشردين. وأنشأت اللجنة لجنة تنفيذية لها مراكز عمليات إقليمية في إقليم كردستان العراق وكركوك ومناطق أخرى. وقدمت الحكومة إلى اللجنة موارد مالية وطنية كبيرة مجموعها ألف بليون دينار عراقي (٨١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) لتمويل أنشطتها.

٢١- وأنشأت الحكومة مركزاً مشتركاً للتنسيق والرصد، النظام الوطني للتنسيق في حالات الطوارئ، في حين أنشأت حكومة إقليم كردستان نظيره الإقليمي، المركز المشترك لتنسيق الأزمات. وقد اتخذت خطوات هامة للتغلب على الحواجز التي تعترض التعاون والتنسيق بين هاتين الهيئتين وبناء قدرات كل واحدة منهما بدعم من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسية. ومع ذلك، أعرب بعض المعلقين عن قلقهم إزاء عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات فيما بين المؤسسات الحكومية.

٢٢- وقبل المرحلة الأخيرة من الاستجابة للأزمات وحالات الطوارئ، قامت وزارة الهجرة والمهجرين بتنسيق وتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بتحركات المواطنين العراقيين^(٨). وقد أنشئت

(٧) انظر مشروع وثيقة البرنامج القطري للعراق، متاح في العنوان التالي:

20150811_IOM_DTM_RoundXXVI_Report_August2015.pdf

(٨) انظر http://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/pressreleases/20040508_displacement.html

الوزارة عام ٢٠٠٣ وهي مسؤولة عن جميع المسائل المتصلة باللاجئين والمشردين العراقيين وجميع اللاجئين غير العراقيين المقيمين في العراق. وهي تضع سياسات لمعالجة قضايا الهجرة، وتعمل كجهة تنسيق للمنظمات التي تساعد اللاجئين والمشردين. ومن أهداف الوزارة المعلنة أنها تسعى إلى وضع استراتيجيات لإيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً.

رابعاً- التحديات الحرجة في المجال الإنساني وأمام حقوق الإنسان

٢٣- يعيش مئات آلاف الأشخاص، الذين ينتمون إلى جميع الطوائف الإثنية والدينية وتخيم عليهم ظروف المشاشة الشديدة وكثيراً ما يتهددهم العنف أو المزيد من التشريد، بالحدود الدنيا من المأوى والرعاية الصحية والغذاء وإمدادات المياه وفي كثير من الأحيان بمستويات غير كافية منها. ومع وجود بعض المبادرات التعليمية، لا يتلقى العديد من الأطفال المشردين داخلياً تعليماً عدا التعليم الابتدائي الأساسي الذي يمكن تقديمه داخل هذه المجتمعات المحلية. وليست للعديد من المشردين داخلياً إلا القليل من الموارد المالية، إن وجدت، وحظوظهم ضئيلة في الحصول على عمل أو مزاولة أنشطة مدرة للدخل. ومن يوجدون منهم على أراضي يسيطر عليها تنظيم الدولة يعتبرون خارج مرمى المساعدة الإنسانية.

ألف- السكن والمأوى

٢٤- كثيراً ما يعيش المشردون داخلياً في ظروف دون المستوى المطلوب في المخيمات وغيرها من الملاجئ الجماعية وكذا في المباني غير المكتملة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، سجل ٦٢٦ ٢٣٦ مشرداً داخلياً على أنهم يعيشون في ٤٠ مخيماً معترفاً بها رسمياً في جميع أنحاء العراق. ووفقاً لمصفوفة تتبع التشرد، كان هناك وقت زيارة المقرر الخاص زهاء ٧٦٠ ٠٠٠ مشرد عراقي لا يزالون يعيشون في ظل ترتيبات إيواء حرجة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مبانٍ غير مكتملة ومبانٍ دينية ومستوطنات غير رسمية. ويعيش العديد منهم مع أسر مضيضة، مما يرتب عبئاً ثقيلاً عليها. ولذلك، يجب أن تقدم المساعدات أيضاً إلى مجتمعات محلية برمتها متأثرة بالتشرد. ويواجه من يقيمون في مساكن مستأجرة أو فنادق احتمال الإخلاء مع تناقص الموارد المالية.

٢٥- وجرى تصنيف ثلاث فئات من ترتيبات مأوى المشردين داخلياً: المخيمات، وترتيبات الإيواء الحرجة (المدارس أو المباني الدينية، والمستوطنات غير النظامية، والمباني غير المكتملة)، والبيئات الخاصة (الأسر المضيفة والمسكن المستأجرة والفنادق). وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، كانت مأوى حوالي ٦٤ في المائة من المشردين داخلياً في أماكن تابعة لخواص. وكانت نسبة ٢٦ في المائة أخرى في ترتيبات إيواء حرجة، بينما كانت نسبة ٩ في المائة تقيم في المخيمات. وفي ديكة بين أربيل والموصل، زار المقرر الخاص مخيماً واحداً يأوي ٧١٠ أسر تعيش في الخيام في ظل ظروف مناخية شديدة الحرارة، مع القليل من الأمتعة، تعتمد على المساعدات الإنسانية

في الغذاء والماء والرعاية الصحية والاحتياجات الأساسية الأخرى. ويتكرر هذا الوضع في مئات المواقع في جميع أنحاء البلد حيث يواجه المشردون داخلياً ظروفاً قاسية وانعدام اليقين بشأن مستقبلهم.

٢٦- ووفقاً لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، يحتاج ما لا يقل عن ١,٥ مليون عراقي في المجتمعات المحلية المضيفة إلى المساعدة؛ وتشير تقديرات الفريق القطري للعمل الإنساني إلى أن ٦ ملايين عراقي على الأقل في المجتمعات المحلية المضيفة سيحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وتكون حالة هؤلاء الأشخاص في كثير من الأحيان متذبذبة جداً بسبب الافتقار إلى فرص كسب الرزق. ويجب الاعتراف أيضاً بأن الأثر في الأسر المضيفة كثيراً ما يكون بالشدة نفسها وأنها قد تحتاج إلى المساعدة والدعم مع تزايد الطلب على الخدمات والموارد المحلية بسبب تدفق المشردين داخلياً. ومن الأساسي أيضاً الاهتمام بالمجتمعات المحلية المضيفة لتجنب التوترات، ولا سيما في الحالات التي يكون فيها المشردون ينتمون إلى مجموعات إثنية أو دينية مختلفة.

٢٧- وتتطلب درجات حرارة الصيف الحارقة وكذا ظروف الشتاء المتدنية تدابير "تصنيف" و"تشئية" لهيئة ظروف معيشية مقبولة. وتعد الأمراض المتصلة بالمناخ وانتشار الأمراض شواغل خطيرة كلما تطلعت درجات الحرارة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، سلط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الضوء على حقيقة أن غالبية المشردين داخلياً يعيشون في مبان غير مكتملة أو خيام أو مساحات مفتوحة تفتقر إلى أي مصدر للتدفئة وتتطلب مساعدة عاجلة أو إعادة الإسكان. ويجب أن يكون المسنون وذوو الإعاقة والحوامل والأشخاص الأكثر استضعافاً من أولى الأولويات. كما أن توفير ما يكفي من المياه والمرافق الصحية وكذلك المواد غير الغذائية أمر أساسي.

باء- العمالة وسبل كسب الرزق والدخل

٢٨- قدمت الحكومة مبلغاً نقدياً أولياً للأسر المشردة داخلياً يصل إلى حوالي ٧٠٠ دولار (مليون دينار عراقي) لكل أسرة. ولا يكفي هذا المبلغ لتغطية إلا بضعة أسابيع من الاحتياجات الأساسية التي تشمل المأوى والغذاء والمواد الأساسية. وذكر بعض المشردين داخلياً الذين قابلهم المقرر الخاص عدم تلقيهم المنحة بسبب عوائق إدارية، ومنها الافتقار إلى الوثائق وعدم التسجيل، وحالات التأخير وربما العقبات القائمة على الهوية الإثنية أو الدينية. وأكدت وزارة الهجرة والمهجرين أنه لم يتلق التحويلات النقدية إلا ٦٠ في المائة فقط من المشردين داخلياً الجدد، بسبب الحالة المالية المزرية للحكومة وحالات التأخير في التسجيل. ولم تكن التدابير المقترحة لزيادة المدفوعات النقدية الموجهة إليهم، بما في ذلك نظام البطاقات الذكية للمدفوعات الشهرية، تعمل بصورة كاملة وقت زيارة المقرر الخاص، ويجب أن توضع موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

٢٩- ويواجه المشردون داخلياً تحديات في العثور على عمل أو فرص كسب العيش في أماكن تشردهم. وهناك في كثير من الأحيان خصاص في مناصب العمل لعامة السكان وتقل أو تنعدم حظوظ المشردين في العثور على عمل أو مزاولة أنشطة مدرة للدخل. وفي بعض الحالات، قد يجدون عملاً قصير المدى أو ميواوماً، ومن لديهم موارد مالية قد يتمكنون من الشروع في مزاولة أنشطة صغيرة مدرة للدخل. بيد أن العمل ليس متاحاً بسهولة لغالبيتهم، لذا ينضب بسرعة ما لديهم من موارد. وأشارت الدراسات الاستقصائية التي أجريت بشأن الأسر المعيشية في العديد من المخيمات إلى أن انعدام الدخل كثيراً ما يعتبر شاغلاً رئيسياً ويعني أن على المشردين داخلياً اقتراض أموال من أجل الأغذية والاحتياجات الأساسية الأخرى. وقد تواجه أفقر الأسر المعيشية والأسر المعيشية التي تعيلها امرأة تحديات خاصة وتضطر إلى اللجوء إلى اتباع استراتيجيات سلبية في مواجهة الوضع. ومن دون دخل أو منح نقدية لدفع الإيجار أو الأغذية، يجد المشردون داخلياً أنفسهم في أوضاع عسيرة للغاية.

جيم- الحصول على الرعاية الصحية

٣٠- يواجه المشردون داخلياً في جميع أنحاء العراق العديد من التحديات المتعلقة بصحتهم كما أن إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية ضئيلة. وفي ظل درجات الحرارة المتطرفة في الشتاء والصيف، يمكن لرداءة ظروف المعيشة والمأوى أن تتسبب في التهابات جلدية، مثل الجرب، وفي التهابات الجهاز التنفسي، كما يمكن أن تتسبب أيضاً في الأمراض المزمنة وتفاقمها. ويعني الخصاص في المياه الصالحة للشرب مياهاً ملوثة في بعض المواقع، مما يعرض الناس إلى الأمراض المنقولة بالماء. وأعرب ممثلو منظمة الصحة العالمية وقت الزيارة، مع قدوم درجات حرارة الصيف التي تصل إلى ٥٠ درجة مئوية في بعض أنحاء العراق، عن قلقهم بشأن السكان المشردين داخلياً وهشاشتهم الشديدة أمام تفشي الأمراض، بما فيها الكوليرا والتهاب الكبد^(٩). وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أدى تفشي وباء الكوليرا إلى ٢٢١٧ حالة مؤكدة في ١٥ من أصل ١٨ محافظة^(١٠). وتعرض البعض، من بينهم أطفال، لإصابات بدنية وصدمات نفسية وأمراض نفسية نتيجة للنزاع.

٣١- واضطرت العديد من الحوامل إلى الفرار من ديارهن. وتشير التقديرات إلى أن ٢٥ في المائة من المشردات هن في سن الإنجاب. وحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان، تسجل كل أسبوع ٣٠٠ ولادة في صفوف العراقيين المشردين في محافظة دهوك لوحدها^(١١). وأشارت تقديرات الصندوق، في آب/أغسطس ٢٠١٤، إلى أنه قد يكون هناك ما يصل إلى ١٩ ٠٠٠ حامل

(٩) انظر www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=51032.

(١٠) انظر www.aljazeera.com/news/2015/11/launches-campaign-tackle-iraq-cholera-outbreak-151106142858671.html.

(١١) انظر

www.unfpa.org/news/pregnant-women-forced-flee-escalating-crisis-iraq#sthash.SxSvSFKZ.dpuf

مشردة في دهوك. ولذلك فإن الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية المتخصصة يكتسي أهمية حاسمة ويجب توفيره لجميع المشردات. وفي حين يمكن تقديم المساعدة في مجال الرعاية الصحية بسهولة أكبر في المخيمات أو غيرها من الملاجئ الجماعية، يجد ما يقدر بنسبة ٨٥ إلى ٩٠ في المائة من المشردين داخلياً المأوى خارج المرافق الجماعية ويصعب تقييم حالتهم طبيياً أو الوصول إليهم. وفي المناطق التي استولى عليها تنظيم الدولة، يعتقد أن العديد من المستشفيات والعيادات والخدمات الصحية معطلة جزئياً أو كلياً بسبب الافتقار إلى العاملين الطبيين والخراب الذي لحق بالمرافق الطبية.

٣٢- ويعتمد الكثير من المشردين داخلياً المعوزين، مع قلة أو انعدام الموارد المالية أو الدخل، على المساعدات من أجل توفير الرعاية الصحية الأساسية والأدوية. وعلى الرغم من التحديات، بلغت الخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والأمم المتحدة إلى الملايين. وما فتئت وزارة الصحة توفر التحصين بدعم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وجرى تحصين حوالي ٣,٥ ملايين طفل من شلل الأطفال، بينما وفرت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الصحية الدولية عيادات صحية متنقلة جاهزة في المناطق التي يتركز فيها المشردون داخلياً، وتعهدت سلسلة توريد الأدوية الأساسية واللوازم.

٣٣- بيد أن الأمم المتحدة حذرت من أنه ما لم يأت تمويل إضافي كبير للرعاية الصحية، بما في ذلك ٦٠ مليون دولار من التمويل الحرج، سيحري حتماً تقليص الخدمات وقد بدأ فعلاً إغلاق بعض الخدمات الصحية الأولية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، أجبر عجزٌ بلغ عدة ملايين دولار منظمة الصحة العالمية على إغلاق ١٨٤ عيادة صحية في ١٠ من أصل ١٨ مقاطعة عراقية، في المناطق التي شهدت قتالاً شديداً وتشرداً داخلياً هائلاً. وذُكر أن التخفيضات تركت مليون شخص دون إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. وأفادت منظمة الصحة العالمية أن الجهات المانحة لم تقدم بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ سوى ١,٥ ملايين دولار من أصل ٦٠ مليون دولار التي كانت تستهدف جمعها لتمويل الرعاية الصحية في العراق^(١٢).

دال - الحصول على التعليم

٣٤- يفتقر غالبية الأطفال المشردين داخلياً إلى فرص الحصول على التعليم الابتدائي الأساسي أو ليست لهم إلا فرص محدودة في ذلك ويوجد بعضهم خارج المدارس منذ عدة شهور. وقد أثر هذا أيضاً على المجتمعات المحلية المضيفة في المناطق التي استوعبت أعداداً كبيرة من المشردين داخلياً. وقد أُرهِقت الخدمات واحتل المشردون داخلياً أكثر من ٢٠٠ مدرسة وعدداً آخر من المباني الدينية. وقد أدى هذا إلى تضرر خدمات التعليم تضرراً كبيراً. وفي بعض المناطق التي تستخدم فيها المدارس ملاجئ، أصبحت المواظبة مستحيلة تقريباً على الأطفال

(١٢) انظر www.theguardian.com/world/2015/sep/06/refugee-crisis-un-agencies-broke-failing

المشردين وغير المشردين على السواء. وقد سلطت الوكالات الإنسانية الضوء على حاجة المشردين داخلياً إلى نقلهم إلى مرافق بديلة من أجل استئناف المدارس سيرها العادي.

٣٥- وبحلول آذار/مارس ٢٠١٥، كان ما يقدر بـ ٥٤٠.٠٠٠ طفل مشرد داخلياً، ما يعادل ٦٨ في المائة من مجموعهم وقتها، خارج المدرسة. واعتُبر المقيمون في مجتمعات محلية مضيعة الأكثر تضرراً. ووفقاً لبحوث ميدانية أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠١٤^(١٣)، فقد حُددت العقبات التي تعترض حصول الأطفال المشردين داخلياً على التعليم، وهي تشمل عدم وجود المرافق التعليمية، وفقدان الوثائق، وبعد المسافة عن المدارس (ولا سيما بالنسبة لمن يعيشون في المناطق الريفية)، ومحدودية الدخل الأسري، وأحياناً حاجة الأطفال إلى عمل من أجل توفير دخل لإعالة أسرهم.

٣٦- وتعمل الحكومة، بالتعاون مع اليونيسيف وشركاء مجموعة التعليم، على التصدي للتحديات الهائلة التي يطرحها المشردون داخلياً، مع تحقيق نتائج إيجابية ولا سيما في المخيمات. ومع ذلك، بحلول شباط/فبراير ٢٠١٥، لم تكن مجموعة التعليم قد تلقت سوى ١٠ في المائة من التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية. وقد أُصلحت بعض المدارس، وأنشئت أماكن مؤقتة للتعليم، ودُرب المدرسون من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية لجميع الفئات العمرية.

هاء- الأمن الغذائي

٣٧- يبقى الحصول على الغذاء والأمن الغذائي شاغلاً رئيسياً بالنسبة للعديد من المشردين داخلياً، وكذا لعامة السكان في بعض المناطق المتضررة من الأزمة. وتتفاوت الإمدادات بالمواد الغذائية الأساسية على الصعيدين الوطني والمحلي وتقف في وجه توزيع الأغذية عراقل شديدة في بعض الأماكن بسبب النزاعات والإخفاقات السياسية. وقد تضرر إنتاج الغذاء المحلي تضرراً شديداً في كثير من المناطق، منها محافظات صلاح الدين ونيوى وكركوك والأنبار، بسبب الغارات التي يشنها تنظيم الدولة في المناطق التي لها أهمية في الزراعة وإنتاج الحبوب. ورتب التزايد المثير في عدد المشردين داخلياً عبئاً متزايداً على الإمدادات وولد احتياجات جديدة لتوزيع الأغذية. وتعتمد الحكومة بشكل متزايد على الواردات الغذائية.

٣٨- ويعد جميع العراقيين مؤهلين للحصول على الحصص الغذائية الحكومية من خلال نظام التوزيع العام الذي أدى وظيفته بفعالية بوصفه شبكة أمان غذائية ومالية خلال فترة الجزاءات الدولية في التسعينات وطوال الأزمة العراقية الممتدة. وتوفر بطاقة نظام التوزيع العام مواد أساسية، مثل الدقيق والأرز والسكر وزيت الطبخ وحليب الرضع. بيد أن الأزمة الراهنة تضغط على هذا النظام. وقد فر أناس كثيرون دون بطاقاتهم أو فقدوها، كما أن احتياطات الحكومة

International Organization for Migration Iraq Mission, *Ongoing Displacement: A Profile of Iraq* (١٣) 2013-2014.

من المواد الأساسية متدنية وأن شبكات التوزيع تعوزها المرونة اللازمة للاستجابة لتحركات السكان من محافظة إلى أخرى. ويتعذر على من فقدوا بطاقاتهم الحصول على حصص إعاشة حتى إصدار بطاقات جديدة.

٣٩- ومع معاناة ملايين الناس حالياً من انعدام الأمن الغذائي، تبذل المنظمات الإنسانية الدولية والوطنية قصارى جهدها لسد الفجوة بتقديم سلات غذائية إلى المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المتضررة. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ما فتى برنامج الأغذية العالمي يحاول على سبيل الأولوية الوصول إلى ما يقدر بـ ١,٥ مليون شخص يعتبرون مستضعفين على نحو خاص. وما فتى الشركاء الإنسانيون يوفرون الغذاء للميوني شخص كل شهر. بيد أن الخصائص الهائل الذي يعانون منه في التمويل يعني عرقلة وإحباط جهودهم وأنهم لا يستطيعون أن يشتروا إلا كميات صغيرة من الأغذية محلياً. ويعني عدم إمكانية الوصول إلى بعض المجتمعات المحلية المتضررة أن يظل العديد منها بعيداً عن مرمى مساعدات الحكومة أو الأمم المتحدة.

واو- الأمن وحرية التنقل

٤٠- تلقى المقرر الخاص تقارير مرعجة عن مواجهة المشردين داخلياً قيوداً على تحركاتهم ومنع دخولهم إلى أماكن آمنة على أساس هويتهم الإثنية أو الدينية أو موطنهم الأصلي. وربما يعرضهم هذا إلى خطر كبير وينتهك المعايير الدولية ودستور العراق (المادتان ٢٤ و ٤٤). وقد رفضت بعض المحافظات دخول المشردين داخلياً أو لم تسمح لهم إلا بالعبور. وتشير التقارير إلى أن المدنيين منعوا من الفرار في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة. وتشير التقارير الواردة من الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة، التي لا تزال تستقبل المشردين داخلياً من معقل تنظيم الدولة في الموصل، إلى أن المدنيين الذين يحاولون الفرار يواجهون عقوبة شديدة إذا أُلقي عليهم القبض. وتشير تقارير غير مؤكدة إلى أن تنظيم الدولة لعمّ الطرق التي تقود إلى خارج المدن، مما أسفر عن وفيات، في حين لقي آخرون، من بينهم أطفال، حتفهم أثناء محاولتهم المغادرة سيراً على الأقدام.

٤١- وأبلغ المقرر الخاص بشروط الكفالة اللازمة لدخول المشردين داخلياً إلى بغداد وأماكن أخرى، والتي تلزم الأسر بتقديم اسم كفيل مقيم. ويتعذر على الكثيرين استيفاء هذه المعايير ومن ثم يُردون على أعقابهم أو يتركون في ظروف متذبذبة. وطُلب إلى بعض الأسر الدفع من أجل الحصول على كفيل. وفي إحدى الحالات، يذكر أن ١٠٠ أسرة كانت تسعى إلى دخول بغداد اضطرت إلى العودة إلى الرمادي حيث كانت منازلها قد تدمرت عندما كان الجزء الأكبر من المدينة خاضعاً لسيطرة تنظيم الدولة. وبعد ذلك، سقطت الرمادي في أيدي تنظيم الدولة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، مما تسبب في قدوم موجة أخرى من المشردين داخلياً. ومنع الجيش العراقي عدة آلاف من عبور نهر الفرات إلى وسط بغداد وتقطعت بهم السبل لأيام في ظل درجات حرارة قاتلة جداً دون مأوى مناسب أو خدمات أساسية.

٤٢- ورفضت محافظة بابل قبول رجال مشردين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة، مما عرضهم للخطر وتسبب في تفرق الأسر بما أنه لم يسمح إلا للنساء والأطفال بالدخول. وأشارت الحكومة إلى أن ذلك يرجع إلى التهديدات الأمنية المستمرة التي تحدد بالمحافظة بسبب قربها الشديد من محافظة الأنبار وأنها تحتاج إلى ضمان أمن وسلامة السكان. وعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥ أن شرط الكفيل سيرفع، من الواضح أنه كان لا يزال موجوداً وقت زيارة المقرر الخاص، وتضرر منه بصفة خاصة المشردون داخلياً السنة والقادمون من مناطق سنية، بما فيها محافظة الأنبار.

٤٣- وأبلغ المقرر الخاص أن حوالي ١٨٠٠ فرد من طائفة العرب السنة شردوا، في الفترة الممتدة ابتداء من منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، من قرى (نعانية، وكولات، وعياشة) في مقاطعة تلعفر، وأحيط بهم بين قوات البيشمركة وتنظيم الدولة. وأفادت التقارير أن سلطات كردستان رفضت السماح بالمرور إلى مناطق آمنة وتمرير المساعدات الإنسانية بسبب مزاعم تأييد الطائفة لتنظيم الدولة. وفي حين غادرت بعض الأسر بصورة مستقلة، يُذكر أن حوالي ١٠٥ أسر (٥٥٩ فرداً) تقطعت بها السبل قرب قرية كولات بين قاعدة للبيشمركة وتنظيم الدولة. وقيل إنهم كانوا يفتقرون إلى الغذاء والماء، وتعرضوا لقصف تنظيم الدولة ووجه إليهم تحذير بالمغادرة أو التعرض لهجوم. وذكر أنهم أُبلغوا بأنهم لن يسمح لهم بعبور خطوط البيشمركة دون تصريح من حكومة إقليم كردستان.

٤٤- وذكر مسؤولو الحكومة أن الشواغل الأمنية تشمل اختراق مقاتلي تنظيم الدولة لمجموعات المشردين داخلياً. ونتيجة لذلك، يلزم الحكومة تقييد حركتهم أو إدارتها بعناية. وأشار إلى أنه في أعقاب التدفقات السابقة للمشردين داخلياً إلى بغداد، زاد حدوث تفجيرات في المدينة زيادة ملحوظة، مما يبرر فرض هذه القيود. وأكدت الحكومة أنه كانت هناك، حيثما وجدت هذه الشواغل الأمنية، إجراءات تيسر وصول المشردين داخلياً إلى أماكن آمنة ومخيمات مشيدة بديلة، على سبيل المثال في ضواحي بغداد، في مجيبج والخالدية والأميرية بالفلوجة.

٤٥- وذكرت التقارير أن مشردين داخلياً اعتقلوا واحتجزوا، وهو ما يثير القلق بشأن أمور منها مراعاة الأصول القانونية، وشروط ومدة الاحتجاز، وإمكانية الوصول إلى المحامين وأفراد الأسرة. وأبلغ بعض المشردين داخلياً من السنة في مخيم ديكة في إقليم كردستان المقرر الخاص أثناء زيارته بأن أفراد الأسرة الذكور قد احتجزوا وأن لديهم القليل من المعلومات أو ليست لديهم أية معلومات عن مكان وجودهم ولا أي إمكانية للاتصال بهم.

٤٦- وشدد المقرر الخاص على أن لجميع المشردين داخلياً الحق في حرية التنقل والوصول إلى مناطق آمنة وإلى المساعدة الإنسانية. وينبغي اتخاذ تدابير لتيسير ذلك الحق ومساعدتهم على التنقل في أمان، بغض النظر عن هويتهم الإثنية أو الدينية، وكذا تقديم كل المساعدة اللازمة لهم. ويجب أن يكون فرض أية قيود على حرية التنقل مبرراً ومؤقتاً ومحدداً في قانون وغير تمييزي. ومع الإقرار بالشواغل الأمنية المشروعة، ينبغي فحص الأفراد في مواقع آمنة وبطريقة شفافة

ووفقاً للقانون ومحاكمتهم أو الإفراج عنهم فوراً في حال عدم ارتكاب أية جريمة. وينبغي رفع جميع الحواجز التي تعترض الوصول إلى أماكن آمنة. ويجب حماية وحدة الأسرة، ومن غير المقبول فصل الرجال عن أسرهم دون مسوغ قانوني ودون إجراءات قانونية واجبة وفقاً للمعايير الدولية.

زاي- التمييز والعنف ضد المشردين داخلياً

٤٧- يواجه المشردون داخلياً من ذوي الهوية العربية السنية تمييزاً خاصاً وقيوداً على حرية تنقلهم وقدرتهم على الوصول إلى أماكن آمنة. وقد واجه بعضهم تهديدات وعنفاً في أماكن منها بغداد حيث يعامل السنة برؤية، بما في ذلك من جانب قوات الأمن والمليشيات. وأبلغت منظمة هيومن رايتس ووتش عن اعتداءات وترديد شعارات معادية للسنة وإضرار النيران في منازل السنة، مما أدى إلى مغادرة الآلاف لبغداد والتماس اللجوء في أربيل^(١٤). وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، داهم مسلحون مجهولو الهوية يرتدون زي الجيش والشرطة منزل أسرة سنية مشردة في حي الجهاد في بغداد. ويزعم أن ثمانية رجال سنة اقتيدوا معصوبي العينين وأطلقت عليهم النار لاحقاً في رؤوسهم في مبنى مدرسة. ولم يجر أي تحقيق في الهجوم.

٤٨- ويزعم أن قوات الأمن منعت مشردين داخلياً من خلفيات إثنية أو دينية معينة من العودة إلى منازلهم بينما سمح لآخرين من هوية مختلفة بالعودة واحتلال ممتلكات الآخرين. وفي شمال نينوى وديالى، ذُكر أن عرباً سنة منعوا من العودة إلى منازلهم في المناطق التي تسيطر عليها قوات كردستان. وتتعلى السلطات بحالة الحرب وضرورة إجراء المزيد من عمليات التفتيش الأمني. وذكرت التقارير أن العديد من القرى العربية لا تزال فارغة في شمال محافظة نينوى، رغم أن الإقليم تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان وأن السكان العرب السنة قد سُردوا إلى المناطق المجاورة.

٤٩- ويعد إنشاء ميليشيات تعمل بصورة مستقلة تعرف باسم قوات الحشد الشعبي وأنشطتها وسيطرتها على بعض المناطق مدعاة للقلق. وأبلغ المقرر الخاص عن ادعاءات بأن الميليشيات تدمر المنازل أو تجبر الناس على مغادرة ديارهم أو تمنعهم من العودة إليها استناداً إلى عوامل من بينها الهوية الإثنية أو الدينية. ويسلط المقرر الخاص الضوء على وجوب توافق الإجراءات التي يتخذها جميع الأشخاص المسلحين مع القوانين والمعايير الدولية لمعاملة المدنيين، بمن فيهم المشردون داخلياً. ومن شأن أي سياسة انتقائية للعودة أو إقامة عراقيل أمام عودة من ينتمون إلى مجموعات بعينها بسبب هويتهم الإثنية أو الدينية أن تكون تمييزية وغير قانونية بموجب القانون والمعايير الوطنية والدولية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي.

(١٤) انظر www.hrw.org/news/2015/05/29/iraq-curbs-put-war-s-displaced-risk

خامساً - حالة الفئات الضعيفة على نحو خاص

ألف - القضايا الجنسانية ومنع العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس

٥٠ - تثير حالة النساء والفتيات اللائي شردن داخلياً الانزعاج على نحو خاص. وتشير تقارير موثوقة إلى اللجوء المنهجي إلى العنف الجنسي والزواج القسري والاسترقاق الجنسي وغيرها من أشكال العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس التي يرتكبها تنظيم الدولة. وقد ارتكبت فظائع في حق نساء وفتيات من مختلف المجموعات الإثنية، بما فيها أقلية المسيحيين والأيزيديين، وكذلك السكان الشيعة والسنة على السواء. وثمة حاجة إلى مساعدات للناجيات بأرواحهن من العنف اللائتي يتمكن من الفرار بعد أن نجون بأرواحهن من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف، كما ينبغي تعزيز الخدمات. وبناء على ذلك، ذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه بصدد زيادة المساعدات الطبية والنفسية الاجتماعية للناجيات بأرواحهن من العنف الجنسي. وقد جرى نشر أفرقة متنقلة للطب النفسي الاجتماعي في مواقع المشردين وأدجت في العيادات الصحية ومستوصفات الولادة والخدمات المجتمعية.

٥١ - ويمكن لتهديد العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أن يكون مرتفعاً بالنسبة للمشردين داخلياً، ولذا يجب وضع تدابير للرصد والحماية. وقد تسبب النزاع في وفيات الرجال وتفكك وحدة الأسر، مما أدى إلى تزايد عدد الأسر التي تعيلها امرأة. ويسبب الافتقار إلى شبكات الدعم الأسري والمجتمعي والاقتصادي، قد تصبح المشردين داخلياً معدمات ومعرضات لخطر أكبر من مخاطر إساءة المعاملة والاستغلال، بما في ذلك الاتجار والبغاء والعنف الجنسي. وإذا تعرضت المرأة للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، قد يؤدي الوصم الناتج عنه إلى عدم رغبتها أو عدم قدرتها على العودة إلى منزلها أو مجتمعها المحلي. وذكرت التقارير أيضاً أن العنف المنزلي ضد المرأة قد زاد مع مواجهة الأسر ظروفًا مزرية وانعدام الأمن الاقتصادي والبطالة.

٥٢ - وتقدم المنظمات الوطنية والدولية الدعم إلى المتضررات من العنف اللائتي فررن من الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة وتحاول تلبية احتياجاتهن الطبية والنفسية الاجتماعية. ولكن، وفقاً لأحد التقارير^(١٥)، فإن المساعدة الحكومية للنساء اللائتي فررن من تنظيم الدولة ضئيلة وهزيلة جداً وينبغي تحسينها على وجه الاستعجال. ووفقاً لما ذكرته رابطة التآخي والتضامن الأيزيدية، فإنه لم تقم أي وكالة رسمية بتسجيل أي ضحية من العائدات الـ ١٧٥ من أسر تنظيم الدولة اللائتي استجوبتهن منا لم يتلقين أي نوع من الدعم من الحكومة. وسجلت عدة حالات انتحار في صفوف المشردين داخلياً. وقد حاولت القيادة الدينية الأيزيدية لعب دور إيجابي، متخذة موقفاً علنياً مفاده أنه لا ينبغي للنساء أن يشعرن بالعار بسبب أي عنف جنسي تعرضن له.

Miriam Puttick, Minority Rights Group International and the Ceasefire Centre for Civilian Rights, (١٥)

.No Place to Turn: Violence against Women in the Iraqi Conflict (February 2015)

باء - حماية الطفل

٥٣ - يعاني الأطفال المشردون بسبب النزاعات قلقاً يتصل اتصالاً مباشراً بتشردهم وانهميار هياكل الحماية الأسرية والمجتمعية. وتشمل هذه العنف البدني و/أو النفسي؛ والقتل أو الجرح طوال تجربة التشرد؛ وعمالة الأطفال أو استغلالهم؛ والاختطاف؛ والتجنيد من قبل المجموعات المسلحة؛ والإيذاء البدني والجنسي. وقد يتعرض الأطفال للانفصال عن أفراد أسرهم أو المسؤولين عن رعايتهم، ووفاة الأقارب، وقد يكونون شهوداً على العنف الشديد. وقد يصبح الأطفال هم مقدمي الرعاية أو يضطرون إلى الاضطلاع بأدوار ومسؤوليات الرعاية داخل الأسر المعيشية عندما تنهار آليات الدعم الأسري والمجتمعي. وهناك حاجة واضحة إلى تعزيز مستويات الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المشردين داخلياً.

٥٤ - ويبقى تسجيل المواليد أمراً أساسياً للحماية ولتجنب حالات انعدام الجنسية ومع ذلك فإن الكثير من الأسر المشردة داخلياً لا تسجل أو لا تستطيع أن تسجل أطفالها الذين يولدون في المخيمات أو المستوطنات الحضرية بسبب عوامل شتى من بينها الافتقار إلى مرافق تسجيل الولادات أو إمكانية الوصول إلى هذه المرافق، وحواجز إجرائية مثل فقدان الوثائق، ونقص المعلومات، وانعدام الأمن.

جيم - الأقليات

٥٥ - للعديد من الأقليات الإثنية والدينية تاريخ طويل في العراق. ومع أن جميع الفئات السكانية متضررة تضرراً شديداً من النزاع، إلا أن بعض المجموعات الإثنية والدينية الصغيرة كانت عرضة للتشرد على نحو خاص. وسجلت العديد من تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن الأقليات الإثنية والدينية، ومنها الآشوريون والمسيحيون والشبك والكاكائيون والتركمان والأيزيديون، قد استهدفت من تنظيم الدولة حيث قتل الآلاف أو جرحوا أو اختطفوا أو أُجبروا على الفرار. وقد وثقت التقارير ارتكاب تنظيم الدولة مراراً وتكراراً حالات إعدام بإجراءات موجزة، وتغيير للدين بالإكراه، واغتصاب، واسترقاق جنسي، وتدمير لأماكن العبادة، واختطاف للأطفال، ونهب للممتلكات، وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان يحظرها القانون الدولي.

٥٦ - ويبدو أن العنف جزء من الاستراتيجية المنهجية لتنظيم الدولة من أجل اجتثاث بعض الطوائف بصورة دائمة من المناطق التي عاشت فيها منذ قرون. فقد طُلب من الطوائف المسيحية، على سبيل المثال، أن تغادر الموصل وإلا واجهت الإعدام. وتصل أعداد شعب الشبك إلى ما بين ٢٠٠.٠٠٠ و ٥٠٠.٠٠٠ نسمة يقيمون منذ قرون في منطقة سهل نينوى، وتعتبرهم ميليشيات الإسلاميين زنادقة وتستهدفهم بسبب ذلك. وأُجبر السكان الشبك في الموصل على الفرار من المضايقات وعمليات القتل، ولجأ الكثير منهم إلى كربلاء وإقليم كردستان. ويعتبر مقاتلو تنظيم الدولة الأيزيديين كفاراً ويتعرضون للاستهداف بانتظام.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، انضم المقرر الخاص إلى مكلفين آخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في حث المجتمع الدولي على حماية عشرات الآلاف من الأيزيديين الذين أُجبروا على الفرار من ديارهم في سنجار، شمال العراق^(١٦).

٥٧- وأدت درجة العنف الموجه ضد هذه المجموعات الإثنية والدينية وضعف احتمالات عودة أفرادها الآمنة إلى ديارهم إلى أن يبحث الكثيرون عن ملاذ خارج البلد. وبالنسبة للكثيرين، أصبح التشرّد الداخلي مركز تجمع للفرار من العراق. وقبل عام ٢٠٠٣، كان يعتقد أن الأقليات المسيحية يصل تعدادها إلى ١,٨ مليون نسمة؛ وفي الوقت الحاضر لم يبق هناك سوى حوالي ٣٥٠.٠٠٠ نسمة. وفي التقرير المعنون 'بين قطبي الرحى: أقليات العراق منذ سقوط الموصل' (Millstones: Iraq's Minorities Since the Fall of Mosul)، يرد ما يلي: "يستمد هذا المنظور جذوره من الشعور باليأس إزاء احتمال العودة والإجباط من استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في الآن نفسه. وهناك فقدان للثقة في أن تقدم الحكومة الدعم اللازم لتيسير عمليات العودة، وتحديد أماكن المفقودين، وضمان إعادة الممتلكات المنهوبة"^(١٧).

٥٨- وأدت حملة ممنهجة يشنها تنظيم الدولة من أجل اجتثاث ثقافة وتاريخ وهوية المجموعات الإثنية والدينية في المناطق الخاضعة لسيطرته إلى تدمير مباني ومعالم أثرية وغيرها من المواقع ذات الأهمية الدينية والثقافية والتاريخية الهائلة - بما يشمل الكنائس والمساجد والأضرحة، وكذا مخطوطات ونصوص قديمة لا تعوض تعود إلى الآشوريين والشبك والتركمان والأيزيديين وغيرهم من الأقليات العراقية^(١٨).

سادساً- المشردون داخلياً في إقليم كردستان العراق

٥٩- زار المقرر الخاص إقليم كردستان العراق ويشيد بحكومة إقليم كردستان على ما تقدمه من دعم لأعداد هائلة من المشردين داخلياً. وتشير التقديرات إلى أن ٣٩ في المائة من جميع هؤلاء الأشخاص (حوالي ٦٩٤ ٠٤٩ ١ شخصاً) كانوا يوجدون في المنطقة وقت الزيارة. وأكد مسؤولون حكوميون كبار أن عدد سكان الإقليم زاد بنسبة ٢٨ في المائة بسبب تدفق مشردين داخلياً، غالبيتهم العظمى من مجموعات إثنية ودينية غير كردية أخرى. وأعربت حكومة إقليم كردستان عن القلق بشأن قدرتها على استيعاب ودعم المزيد من المشردين داخلياً، على سبيل المثال من قد يفرون من هجوم حكومي محتمل على مدينة الموصل، الواقعة في قبضة تنظيم الدولة.

(١٦) انظر <http://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14936&LangID=A>.

(١٧) متاح في العنوان التالي:

http://minorityrights.org/wp-content/uploads/2015/03/MRG_Rep_Iraq_ONLINE.pdf

(١٨) المرجع نفسه.

٦٠- وحسب تقرير الحكومة إقليم كردستان - البنك الدولي يعود إلى شباط/فبراير ٢٠١٥، فإن إقليم كردستان العراق يواجه أزمة اقتصادية وإنسانية نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين (منذ أوائل عام ٢٠١٢) والمشردين داخلياً عام ٢٠١٤ ولانخفاض أسعار النفط العالمية. فقد انكمش النمو الاقتصادي بنسبة ٥ في المائة وتضاعف معدل الفقر أكثر من مرة، من ٣,٥ في المائة إلى ٨,١ في المائة^(١٩). ويشير التقرير إلى أن تكاليف تثبيت استقرار الاقتصاد عام ٢٠١٥ تقدر بمبلغ ١,٤ بليون دولار إضافي. كما سلط التقرير الضوء على أن ثمة حاجة إلى مزيد من الموارد لتلبية احتياجات السكان المشردين في الأجلين المتوسط والطويل. وأبلغت سلطات كردستان المقرر الخاص بأن الإقليم لا يتلقى بصورة منتظمة كامل مخصصاته من الميزانية الوطنية، وهو ما يعوق أكثر قدرتها على الاستجابة بفعالية.

٦١- كشفت دراسة استقصائية للأسر المعيشية، بشأن المواقع الرسمية وغير الرسمية في إقليم كردستان العراق (محافظات دهوك وأربيل والسليمانية) والمناطق المتنازع عليها من نينوى وديالى، أن الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين يقدمون المساعدات الأساسية إلى عشرات آلاف المشردين داخلياً في المنطقة. بيد أنه جرى تحديد شواغل رئيسية منها الإيواء في الخيام ومخاوف بشأن "التشيتية"؛ وما يؤدي إليه افتقار الأسر المعيشية إلى دخل وتدي مدخراتها من استراتيجيات سلبية لمواجهة؛ وتردي الاستهلاك الغذائي ومستويات التغذية أو وجودهما عند خط الكفاف؛ والافتقار إلى الوثائق المدنية؛ وشواغل الرعاية الصحية العامة وارتفاع أعداد الحوامل أو المرضعات؛ والقيود المفروضة على التنقل بالنسبة لمن يوجدون في بعض المخيمات^(٢٠).

٦٢- وزار المقرر الخاص مواقع المشردين داخلياً في المنطقة، بما في ذلك منتجع شقلاوة السابق إلى حيث فر آلاف العرب السنة من الحرب موغلين أكثر جنوباً في محافظة الأنبار، وهم يتجاوزون في الوقت الحاضر عدد السكان الأكراد المحليين، مما يوجب المخاوف بشأن التغيرات الديمغرافية. وزار المقرر الخاص مشردين داخلياً في مراكز جماعية وبعضهم في مبان غير مكتملة أعربوا عن ارتياحهم لوجودهم في مكان آمن، لكنهم كانوا قلقين بشأن العمالة والخدمات وآفاق عودتهم. وقد غمرت خدمات المدينة تدفقات المشردين داخلياً وتوجد بعض المخاوف بشأن القدرة على الحفاظ على علاقات تناغم بينهم وبين المجتمع المحلي المضيف.

٦٣- وزار المقرر الخاص أيضاً مركز التشرذ المؤقت قرب قرية ديكة على بعد ٤٤ كلم جنوب غرب أربيل. وكانت تعيش هناك حوالي ٧١٠ أسر عربية سنوية وقت زيارته، بعد أن شردت من القرى الواقعة على طول الخط الأمامي للنزاع بين أربيل والموصل بسبب هجوم تنظيم الدولة

(١٩) انظر

www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/02/12/kurdistan-region-iraq-stabilize-economy

(٢٠) مبادرة الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال، هي مبادرة مشتركة بين منظمين حكوميتين دوليتين، وكالة المساعدة في مجال التعاون التقني والمبادرة الدولية لمكافحة حالات العجز التي يمكن تجنبها، والبرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، متاحة في العنوان التالي:

<http://reliefweb.int/report/iraq/reach-conducts-third-round-idp-camp-profiling-kurdistan-region-iraq>

عام ٢٠١٤. وتفيد سلطات كردستان الدخول دون كفيل إلى مدينة أربيل ومخيمات أخرى في المحافظة بالنسبة لتلك المجموعة من المشردين بسبب الشواغل الأمنية المحتملة بين السكان. وأشار إلى أنه يسمح لها بالوصول إلى كركوك. وذكر العمدة أن خياراتها هي إما الذهاب إلى تنظيم الدولة أو البقاء معهم.

٦٤- ويعتمد المشردون داخلياً في مستوطنة دييكة كلياً على المعونة، وليست لديهم مصادر أموال كما أن فرصهم محدودة جداً في العثور على عمل، كعمال زراعيين على سبيل المثال. وذكر البعض أنهم لم يحصلوا على المنحة النقدية التي تصرف مرة واحدة البالغة مليون دينار عراقي التي تقدمها الحكومة. وهم يعيشون في ظروف بالغة الشدة في خيام تفتقر بصورة مزمنة إلى المياه، إذ يتعين أن تمدهم بها شاحنات صهريج بصورة يومية. كما أشار إلى أن المشردين داخلياً يواجهون قيوداً على حرية تنقلهم وليس أمامهم خيار عدا البقاء في الموقع، وهو ما ينتهك حقوقهم في حرية التنقل وحرية اختيار مكان وجودهم. وبالمقارنة، سمح للمسيحيين والأيزيديين المشردين بحرية التنقل.

٦٥- وأعرب المقرر الخاص عن القلق بشأن قرب المشردين داخلياً الشديد إلى معسكر لتدريب الميليشيات وبشأن التقارير التي تفيد بأن العديد من الرجال المشردين قد جندوا في الميليشيات. وشدد على أهمية الحفاظ على الطابع المدني لجميع المرافق المخصصة للمشردين وعلى المخاطر المحدقة، بما في ذلك تجنيد الرجال والفتيان قسراً أو بالإكراه، والتهديد الذي يشكله ذلك على المدنيين الذين قد يُنسبون إلى الميليشيات. وفي أعقاب زيارة المقرر الخاص، نُقلت الميليشيات من موقع المخيم، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ نقل المشردون داخلياً في دييكة إلى مخيم انتهى من إنشائه حديثاً يضم منازل بالخرسانة، ودخوله متاح للمنظمات الإنسانية.

٦٦- وأبلغ بعض المشردين داخلياً المقرر الخاص أن الجيش احتجز أفراد الأسرة الذكور بسبب الاشتباه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة، وهي حقيقة اعترف بها مسؤولون محليون. وذكرت امرأة أن قوات الأمن احتجزت زوجها، وهو مدرس، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وذكر رجل أن أبناء الثلاثة وشقيقه قد احتجزوا في شباط/فبراير وأذار/مارس. ولم يكن بمقدور المشردين داخلياً الذين أُجريت معهم مقابلات زيارة أقاربهم المحتجزين ولم يكن بمقدورهم التواصل معهم إلا في أحيان قليلة من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وجرى توثيق ٧٠ حالة احتجاز معظمها لرجال عرب وقت الزيارة. وقد اتهم بعضهم بارتكاب أفعال متصلة بالإرهاب.

سابعاً- التقدم المحرز نحو حلول دائمة

٦٧- ولّد ارتفاع أعداد المشردين ضغطاً على الحكومة وعلى موظفي المساعدة الإنسانية المرهقين أصلاً من أجل تلبية الاحتياجات الفورية. وقد حد هذا لا محالة من الاهتمام بالمبادرات المتعلقة بالتعافي المبكر والقدرة على الصمود وكسب الرزق. ويعد اتخاذ خطوات من أجل إيجاد حلول دائمة أمراً أساسياً، وهي تشمل، كما هو منصوص عليه في إطار اللجنة الدائمة المشتركة

بين الوكالات المتعلقة بالحلول الدائمة لمشكلة المشردين داخلياً، إما إعادة الإدماج بشكل مستدام في المكان الأصلي؛ أو الإدماج المستدام محلياً في المناطق التي لجأ إليها المشردون داخلياً؛ أو الإدماج المستدام (إعادة التوطين) في جزء آخر من البلد^(٢١). وتوجد الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً في العراق في بداياتها وليست مواتية، بسبب ظروف النزاع، لعودة الكثيرين منهم إلى مناطقهم الأصلية.

٦٨- وقد عاد بعض المشردين داخلياً إلى الأماكن التي ينحدرون منها على نحو ما رُصد في الفترة من ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥^(٢٢)، مع تحرير بعض المناطق التي لن تكن آمنة في السابق. وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، ذكرت التقارير أن حوالي ٢٢٠ ٤٩ أسرة عادت إلى أماكن إقامتها المعتادة في خمس محافظات، مع أن عودة معظمها كانت إلى ديالى وصلاح الدين ونيوى. ويجري تنسيق الدعم المقدم إلى السكان العائدين من خلال نظام مجموعات العمل الإنساني، على الرغم من أن القيود المتصلة بإمكانية الوصول والقدرات والتمويل كان لها تأثير على توقيت المساعدات ونطاقها.

٦٩- وقد دمرت المساكن والبنيات التحتية تدميراً كاملاً في العديد من مواقع العودة المحتملة. وتفيد التقارير أن تنظيم الدولة فسخ بعض البيوت بالمتفجرات وأن حالة الخوف تحول دون المشردين داخلياً والعودة إلى ديارهم. وأثيرت أيضاً شواغل بشأن تشجيع الحكومة بعض حالات العودة إلى أماكن معينة دون إجراء تقييم كامل للسلامة والأمن في تلك البلدات ودون استيفاء معياري التشاور والرضا. وذكرت تقارير غير مؤكدة أن توفير حافلات لعودة بعض المشردين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية وصرف مدفوعات لهم كان مشروطاً بعودتهم. ويجب أن تكون أي عمليات عودة طوعية وتحت المراقبة وآمنة وتحفظ الكرامة. وتتطلب مناطق عديدة إعادة بناء كاملة قبل أن تصبح العودة ممكنة.

٧٠- وهناك غياب للحوار مع الحكومة أو للرغبة لديها في مواصلة الإدماج المحلي، والذي لا تعتبره حالياً بديلاً مجدياً لعمليات العودة. وكرر المقرر الخاص التأكيد أن للمشردين داخلياً الحق في أن يختاروا بحرية ما إن كانوا سيعودون أو سيبحثون عن حلول دائمة بديلة. ولا تشكل العودة إلى الموطن الأصلي حلاً دائماً، في حد ذاتها، وإنما عندما لا تبقى للمشردين داخلياً أي احتياجات خاصة للمساعدة والحماية ذات صلة بتشردهم ويكون بإمكانهم التمتع بحقوق الإنسان المكفولة لهم دون تمييز بسبب تشردهم. وثمة حاجة إلى العدالة والمصالحة وإعادة بناء الثقة بين الطوائف، وبين الطوائف والحكومة، في الأجل القصير والمتوسط والطويل بالنسبة للطوائف التي استهدفت.

(٢١) انظر www.unhcr.org/50f94cd49.pdf.

(٢٢) استناداً إلى البيانات المفصلة في مصفوفة تتبع التشرّد، التي أطلقت نظام رصد مواز للعائدين في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥.

٧١- وهناك بعض المبادرات الإيجابية من أجل بناء القدرة على الصمود والتعافي قيد التنفيذ وبنبغي تعزيزها. فعلى سبيل المثال، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع مؤقتة مدرة للدخل تهدف إلى تنظيف البيئة وإفادة المجتمعات المحلية المشردة والمضيفة على حد سواء. وتنفذ منطمتان غير حكوميتين، وكالة المساعدة في مجال التعاون التقني والتنمية والمجلس الدائمكي للاجئين، أنشطة النقد لقاء العمل مع المشردين داخلياً من أجل جمع القمامة في مخيمات شامشكو والداودية وأكري وكبارتو الأول والثاني وفي قرية دلوبي (Delobi) بتمويل من البرنامج^(٢٣). وتمول آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري التابعة للبرنامج الإنمائي مبادرات المسار السريع التي تحظى بالأولوية لدى السلطات المحلية في المناطق التي استعادتها الحكومة. وتساعد هذه المبادرات في تحسين وتطبيع الأوضاع في مناطق شديدة الحساسية، وترسي الأسس لعودة من شردهم العنف.

ثامناً- دور المجتمع الدولي

٧٢- تسد الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية فجوة كبيرة في المساعدة الإنسانية الموجهة إلى المشردين داخلياً واللاجئين قدر استطاعتها. وتجب الإشادة بموظفيها الذين فقد بعضهم أرواحهم وهو يمارسون هذا العمل الأساسي. بيد أنها تعمل فوق طاقتها ولا يمكنها العمل إلا ضمن حدود ما لديها من موارد وإمكانية للوصول - وهي غير كافية حقيقة في الوقت الحاضر. وتحمل هذه الوكالات المخصصة وطأة الانتقادات في الميدان ولكن الخصاص في التمويل في جميع القطاعات هو ما يعوق عملها.

٧٣- وفي سياق النزاع المسلح والأزمة الإنسانية، يبدو المركز الرسمي للعراق كبلد متوسط الدخل أمراً مضللاً. فالحكومة تفتقر إلى القدرات والموارد من أجل تلبية كامل الاحتياجات الإنسانية للمشردين داخلياً كما أن متطلبات التنمية وإعادة الإعمار في المستقبل هائلة بالقدر نفسه. ولذلك يتحتم على المجتمع الدولي إدراك التحديات التي يواجهها البلد، ولكي يظل من أجل ذلك شريكاً ثابتاً وموثوقاً في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية.

٧٤- وتبقى تعبئة تمويل كاف تحدياً كبيراً. وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وجهت الأمم المتحدة نداء لجمع مبلغ ٤٩٧ مليون دولار من أجل توفير المأوى والغذاء والمياه وغيرها من الخدمات اللازمة لإنقاذ الأرواح على مدى الأشهر الستة اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٥. ووصف منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق عملية المعونة بأنها معلقة بخيط رفيع وأشار إلى أن أكثر من ٥٠ في المائة من العملية سيغلق أو يقلص إذا لم ترد أموال على الفور، مع ما لذلك من آثار كارثية^(٢٤). وذكرت الأمم المتحدة أن نقص التمويل كان من الخطورة

(٢٣) انظر www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/presscenter/pressreleases/2015/05/21/improved-basic-social-infrastructure-key-to-displaced-and-host-communities-in-dohuk-camp-opening-in-dawoodiya/

.social-infrastructure-key-to-displaced-and-host-communities-in-dohuk-camp-opening-in-dawoodiya/

(٢٤) انظر www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=51050

بحيث أن ٧٧ من العيادات الصحية الأساسية قد أُجبرت على الإغلاق وأن الحصص الغذائية لأكثر من مليون شخص قد قلصت. ودون تمويل إضافي، سيسحب عدد أكبر بكثير من الخدمات اللازمة لإنقاذ الأرواح.

٧٥- وبحلول منتصف عام ٢٠١٥، لم تكن مجموعة التعليم لقد تلقت سوى ١٠ في المائة من التمويل اللازم لتلبية احتياجات ما مجموعه ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. ولم تتلق مجموعة المياه والمرافق الصحية سوى ٢٥ في المائة من التمويل المطلوب لـ ٣,٥ ملايين نسمة، ولم تتلق مجموعتنا الصحة والحماية سوى ٣٠ في المائة. ولم تتلق مجموعة إدارة المخيمات، التي تعد أساسية لتحسين أوضاع المخيمات، سوى ٢ في المائة من التمويل المطلوب.

تاسعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٧٦- تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المشردين داخلياً ومساعدتهم على عاتق الحكومات الوطنية. وقد برهنت الحكومة العراقية عن بعض الإرادة السياسية وعن التزامها بالتصدي للوضع. بيد أن ثمة حاجة إلى تكثيف الجهود لتلبية الاحتياجات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان لعدة ملايين من المشردين داخلياً. وليس للعراق لا إطار قانوني لإعمال حقوق هؤلاء الأشخاص وتلبية احتياجاتهم ولا سياسة شاملة تتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، يجري تنفيذها في الممارسة العملية. وتتضاءل موارده بسبب النزاع والظروف الاقتصادية السائدة، مما يحد من قدرته على التصدي لأزمة التشرد بفعالية.

٧٧- ومنذ منتصف عام ٢٠١٤، أدى النزاع المتواصل مع تنظيم الدولة إلى سيناريو للتشرد الداخلي الجماعي وغير القابل للتنبؤ. وبالتالي كان النهج الذي اتبعته الحكومة حتى الآن يقوم إلى حد كبير على رد الفعل، وهي تكافح من أجل الاستجابة للتدفقات الكبيرة والسريعة للتشرد. ويمكن التنبؤ بأحداث تشرد جديدة واسعة النطاق، مثل تلك التي يرجح أن تتسبب فيها الهجمات المضادة للحكومة ضد تنظيم الدولة في محافظتي الأنبار والموصل. ويجب على العراق والمجتمع الدولي الاستعداد للتشرد الطويل الأمد لمئات الآلاف من المشردين داخلياً.

٧٨- وينبغي لحكومة العراق أن تكشف جهودها وأن تخصص موارد إضافية لتلبية احتياجات المشردين داخلياً بطريقة منهجية وشاملة وأن تضع تدابير الطوارئ تحسباً لحالات التشرد الجديدة. كما يجب أن تولي في الوقت الراهن، بدعم من شركاء التنمية الدوليين، الاهتمام والموارد اللذين طال انتظارهما لتعزيز التعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود ومبادرات كسب الرزق اللازمة لضمان إيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً. وينبغي أن تكفل الحكومة وجود خيارات مجدية للإدماج المحلي أو إعادة التوطين الطوعية لمن لا يستطيعون أو لا يرغبون في العودة إلى ديارهم الأصلية.

٧٩- ويقدم المقرر الخاص التوصيات التالية:

التشريعات والسياسات

٨٠- يجب وضع إطار قانوني وسياساتي بشأن المشردين داخلياً وتنفيذه وطنياً بالميزانيات القائمة من أجل المساعدة في توجيه وتنظيم إجراءات الحكومة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتوفير الضمانات وسبل الانتصاف القانونية للمشردين داخلياً. وثمة حاجة إلى مستوى أكبر من الفعالية والتنسيق في الحوكمة وهياكل ومؤسسات الاستجابة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين التعاون بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان.

٨١- وتوفر السياسة الوطنية العراقية المتعلقة بالنازحين، التي صيغت في عام ٢٠٠٨، إطاراً وطنياً قيماً للعمل. وينبغي للحكومة أن تجدد التزامها بهذه السياسة، مع ما يلزم من تنقيحات، وأن تتخذ خطوات فورية من أجل تنفيذها بالكامل في الممارسة العملية.

التوثيق والبيانات وتقييم الاحتياجات

٨٢- يعد التوثيق الوطني الشامل للمشردين داخلياً أمراً أساسياً في ضمان إمكانية حصولهم على الحماية والمساعدة. ومن شأن ذلك أن يساعد في التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي لتقديم المساعدات للمشردين داخلياً وبرمجتها ورصدها.

٨٣- وينبغي إجراء تحديد للملامح وتقييم للاحتياجات بصورة كاملة لضمان حيادية الحكومة وشركائها الإنسانيين بيانات دقيقة عن هويات جميع المشردين داخلياً وأماكن وجودهم واحتياجاتهم، ووضع الاستجابات الاستراتيجية وتدابير الحماية اللازمة. ويمكن لدراسة استقصائية للنوايا أن تقيم احتمالات عودة المشردين داخلياً، ومدى رغبتهم في الإدماج المحلي أو إعادة التوطين داخل البلد.

٨٤- ومع أن الوصول إلى المشردين داخلياً في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة لا يزال يثير إشكالات كبيرة، ينبغي النظر في بذل جهود لربط الاتصال وتقديم الدعم لمن قد يكونون يلتمسون السلامة و/أو يكونون عرضة للعنف.

٨٥- ويجب أن تؤخذ في الاعتبار حالة واحتياجات الأسر والمجتمعات المحلية المضيفة التي تقدم دعماً ومساعدة حيويين للمشردين داخلياً من أجل ضمان وصول المساعدة إليها حسب الحاجة والحيلولة، إلى أقصى حد ممكن، دون ظهور توترات بين المشردين والمجتمعات المحلية المضيفة.

٨٦- وثمة حاجة إلى خيارات إيواء وإسكان إضافية ومناسبة وآمنة للمشردين داخلياً. ويجب تأمين المدفوعات النقدية، أو القسائم، لمن يعيشون في مساكن مستأجرة ممن قد يكونون معرضين لخطر الإخلاء. وينبغي أن توفر لمن يقطنون الخيام أو المباني غير

المكتملة أو في أماكن إيواء مؤقتة بدائل مناسبة في أقرب وقت ممكن، ولا سيما بالنظر إلى قساوة درجات الحرارة في الشتاء والصيف.

٨٧- ويجب وضع آليات مناسبة للوصول إلى المشردين داخلياً الذين يوجدون خارج المخيمات ممن قد تعوزهم المعلومات وتقديم الخدمات الأساسية والحماية العاجلة. وقد ثبتت فعالية مبادرات مثل خطوط الاتصال الهاتفي المباشر في إقليم كردستان العراق وينبغي توسيع نطاقها لتشمل المناطق الوسطى والجنوبية.

٨٨- ويجب على الحكومة أن تخصص المساعدات المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمشردين داخلياً خلال مرحلة الطوارئ وتخصيص الموارد اللازمة لإيجاد حلول دائمة. وينبغي للحكومة أن تنظر في إنشاء صندوق دائم لهم وتقديم المساعدة الإنسانية على أساس نسبة مئوية من عائدات النفط. ومن شأن هذا أن يوفر قناة تمويل وطنية مضمونة ويزيل الإفراط في الاعتماد على التمويل الدولي غير القابل للتنبؤ كما هو الحال الآن.

الحماية وعدم التمييز

٨٩- يحق للمشردين داخلياً التنقل بحرية والتماس الأمان. وينبغي اتخاذ تدابير لتيسير أعمال ذلك الحق، بغض النظر عن هويتهم الإثنية أو الدينية. ويجب أن تكون أية قيود على حرية التنقل مؤقتة وغير تمييزية ومحددة في القانون، وفي حالات الخطر يجب الرفع الفوري لجميع الحواجز التي تحول دون المشردين داخلياً والوصول إلى مكان آمن.

٩٠- ومع أن الشواغل الأمنية المشروعة تتطلب استجابات، فإنها يجب أن تكون مؤقتة وذات أساس قانوني وغير تمييزية وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كليهما. ويجب حماية الوحدة الأسرية ومن غير المقبول فصل الرجال عن أسرهم دون مسوغ قانوني ودون مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة وفقاً للمعايير الدولية.

٩١- وتجب معاملة جميع المشردين داخلياً على قدم المساواة، بما في ذلك فيما يتعلق بإمكانية تمتعهم بالسلامة وحصولهم على المساعدات، استناداً إلى حقوقهم واحتياجاتهم وأوضاعهم دون تمييز على أساس الهوية الإثنية أو الدينية، أو موطنهم الأصلي أو أي سبب آخر.

٩٢- وأعرب المقرر الخاص عن انزعاجه من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس المنتشر على نطاق واسع والممارس بصورة منهجية في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة. ويشير إلى الزيارة التي أجرتها إلى العراق في نيسان/أبريل ٢٠١٥ الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ويحث الحكومة على تنفيذ توصياتها تنفيذاً كاملاً، بما فيها المتعلقة بالمشردات داخلياً اللواتي يعانين هشاشة شديدة.

٩٣- وينبغي إنشاء آلية شاملة ومنهجية لحماية الأطفال، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، في أقرب وقت ممكن. وتقع على جميع أطراف النزاع مسؤولية حماية الأطفال، بمن فيهم الأطفال المشردون، من العنف، ومنع تجنيدهم ووقف الهجمات على المواقع المدنية، بما في ذلك المدارس التي قد يكون الأطفال معرضين للمخاطر فيها.

٩٤- وهناك أزمة في التعليم من شأنها، إن لم تعالج على وجه الاستعجال، أن يكون لها أثر طويل الأجل في جيل من الأطفال وفي استقرار البلد واحتمالات المصالحة فيه ونموه الاقتصادي. ولذلك ينبغي اعتبار التعليم مسألة إنسانية وكذا مسألة حماية. ويجب أن يعطى تمويل التعليم أولوية أكبر ويزاد فيه بصورة كبيرة.

٩٥- وينبغي إنشاء مرافق لتسجيل المواليد يسهل وصولها وإمداد المشردين داخلياً بالمعلومات لضمان تسجيل المواليد إما في المستشفيات أو من خلال استخدام مرافق تسجيل متنقلة بالنسبة لمن يعيشون في المناطق الريفية أو المناطق التي يصعب الوصول إليها.

٩٦- ويجب إعطاء حماية ومساعدة معززين للمجموعات الإثنية والدينية الضعيفة، بما في ذلك المسيحيون والكاثوليكيون والشبك والتركمان والأيزيديون، التي استهدفتها المتطرفون وشردوها بصورة غير متناسبة. وتعد عودتها الآمنة والطوعية أو إدماجها في أماكن أخرى أساسية كما هو أساسي دورها الكامل في المؤسسات والحوار الوطنيين من أجل الحفاظ على وجودها في العراق وتراثه الثقافي الغني والمتنوع.

٩٧- وينبغي أن تكون المساعدة الإنسانية مدفوعة بالاحتياجات حصراً، ودون أي تمييز على أساس الإثنية أو الدين. ويجب على وجه الخصوص أن يتلقى المشردون داخلياً من العرب السنة مساعدات من الحكومة على قدم المساواة مع سائر الفئات السكانية.

التقدم المحرز نحو حلول دائمة

٩٨- يجب أن تباشر الحكومة، بالتعاون مع شركائها الإنسانيين والإنمائيين الوطنيين والدوليين، حواراً بشأن الحلول الدائمة وتتخذ خطوات ملموسة صوب تحسين قدرة المشردين داخلياً على الصمود وتضع استراتيجيات لتعافيهم. وينبغي إطلاق التدخلات المجتمعية الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى أسباب الرزق ودعمها في أقرب وقت ممكن.

٩٩- وينبغي للحكومة وشركائها وضع استراتيجية شاملة لدعم عودة المشردين داخلياً إلى مناطقهم ومنازلهم الأصلية حيثما كان ذلك ممكناً. وينبغي أن تقدم لهم معلومات بشأن عودتهم التي ينبغي أن تكون طوعية ويستفيدوا فيها من المساعدة وتتم في أجواء تضمن السلامة وتحفظ الكرامة. وينبغي وضع مشاريع المصالحة المجتمعية والتماسك

الاجتماعي حيث يلزم ذلك. وقد يتطلب ذلك وحدات وشرطة وموظفين عموميين إضافيين مدربين تدريباً خاصاً لتجنب ظهور المشاكل والتوترات.

١٠٠- ويجب أن يكون من بين الحلول الدائمة للمشردين داخلياً الذين لا يستطيعون أو لا يريدون العودة إلى ديارهم الإدماج المحلي أو إعادة التوطين الطوعية باعتبارهما خياران ممكنان يسمحان لهم بالانتقال من مأوى مؤقت إلى مكان إقامة آمن وأطول أجلاً وملائم تتوفر فيه خيارات كسب العيش والتعليم والرعاية الصحية وجميع الخدمات الأخرى.

١٠١- ويجب عدم إهمال حقوق واحتياجات أكثر من مليون شخص، شردوا سابقاً قبل النزاع مع تنظيم الدولة ويعيشون تشرداً طال أمده، أو التفاوضي عنهم كما ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لإيجاد حلول دائمة لهم.

دور المجتمع الدولي

١٠٢- يجب أن يظل حل الأزمة في العراق وضمان توفير المساعدة والحماية للمشردين داخلياً أولوية عليا في جدول الأعمال الدولي. ففقدرة الحكومة على تلبية احتياجات هؤلاء الأشخاص محدودة، في حين يقيد غياب الدعم الدولي والموارد المالية اللازمة لمعالجة الحالة الإنسانية حركة وكالات الأمم المتحدة. ومع أن العراق يعتبر بلداً متوسط الدخل ذا موارد نفطية، فقد انخفضت أسعار النفط العالمية وقلص النزاع مع تنظيم الدولة الموارد المتاحة بصورة مثيرة.

١٠٣- ويعرقل العجز في التمويل المخصص للمساعدة الإنسانية الدولية بشدة قدرة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على إنجاز مهامها الإنسانية وفي مجال الحماية. ويُشجّع المجتمع الدولي على أن يقدم، على سبيل الاستعجال، ما يكفي من الأموال وغيرها من الموارد الإضافية اللازمة وكذا أن يضمن التمويل للتعافي والحلول الدائمة في الأجل الطويل.